81 سلسلة محاضرات الإمارات

عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

قدمت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 13 آذار/ مارس 2001

الطبعة الأولى 2004

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-583-X

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:
سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص . ب : 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

الجيش العربي: مقدمة تاريخية

يعتبر الجيش العربي - وهو الاسم الرسمي للقوات المسلحة الأردنية - امتداداً لجيش الثورة العربية الكبرى الذي انطلق من مكة المكرمة في العاشر من حزيران/ يونيو 1916 بقيادة الشريف الحسين بن علي للثورة ضد السيطرة والحكم التركي الذي جثم على صدر الأمة العربية لمدة أربعة قرون. وقد تمكنت قوات من هذا الجيش، بالتعاون مع القوات البريطانية الحليفة في ذلك الوقت، من تحرير بلاد الشام ودخول دمشق وإقامة حكم عربي فيها استمر عامين قبل أن يقوم الفرنسيون بالقضاء على تلك الدولة الفتية واحتلال دمشق، بعد أن تبين خداع الحلفاء وغدرهم بالشريف الحسين بن علي وتقسيم بلاد الشام في معاهدة سميت بمعاهدة سايكس - بيكو بين فرنسا وبريطانيا، حيث تقدمت القوات الفرنسية واحتلت دمشق وطردت الحكومة العربية فيها بعد معركة ميسلون الشهيرة بين قوات الحكومة العربية بقيادة وزير دفاعها الشهيد يوسف العظمة والقوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو.

تراجعت القوات العربية بعد ذلك ومعظم رجال الحكم في الدولة العربية بدمشق إلى شرق الأردن، بانتظار جيش عربي يقوده الأمير عبدالله ابن الحسين، وقام الأمير ومن معه من الرجال بإعادة تنظيم القوات العربية القادمة من الحجاز مع القوات المتراجعة من سوريا في شرق الأردن، استعداداً لعملية استعادة الحكم العربي في دمشق، وهنا تدخل البريطانيون الذين كان نصيبهم في اتفاقية سايكس - بيكو، الانتداب على شرق الأردن وفلسطين والعراق، حيث أقنعوا الأمير عبدالله بن الحسين وقتئذ بأن اتفاقية سايكس - بيكو التي قسمت بلاد الشام بين الحلفاء الفرنسيين والبريطانيين

ملزمة لهم وأن عليهم احترامها كبريطانيين، ولهذا فهم لن يسمحوا بأي عمليات عسكرية من الأراضي التي خصصت لهم بموجب هذه الاتفاقية ضد الفرنسيين في سوريا. وهكذا أدرك الأمير عبدالله بن الحسين بماعرف عنه من حنكة وذكاء وواقعية أن البريطانيين لن يسمحوا له بمهاجمة الفرنسيين في سوريا لاستعادة العاصمة العربية دمشق، وبخاصة أنه قد عرف أن الإنجليز قد وعدوا اليهود بوطن قومي في فلسطين يشمل مناطق في شرق الأردن، واضطر أن يقبل العرض الذي تقدم به المعتمد البريطاني في القدس هربرت صموئيل لإقامة حكم عربي في شرق الأردن وتأمين الاستقرار في منطقة كانت تاريخياً مضطربة، ولم تشهد سيطرة مركزية لأي حكم منذ مدة طويلة لموقعها المركزي بين الجزيرة العربية وبلاد الشام، وحتى في العهد العثماني، كانت القبائل هي التي تفرض نظام إداراتها على هذه المنطقة، والتي كانت تشهد الحروب القبلية والعداوات العشائرية، ولا تخضع لأي سيطرة لحكم مركزي، وكانت قوافل الحج القادمة من تركيا وسوريا والمتوجهة إلى الديار الحجازية، تسير بترتيبات خاصة مع شيوخ هذه القبائل مقابل مبالغ مالية متفق عليها مع الحكومة العثمانية تدعى "الصرّ" مقابل تأمين الحماية لقوافل الحج التي تمر بشرق الأردن.

وهكذا فقد قام الأمير عبدالله بن الحسين بتنظيم القوات التي حضرت من الحجاز وعناصر من الجيش العربي التي انسحبت من سوريا بعد معركة ميسلون ضمن تشكيلات عسكرية وبقيادة وخبرة إنجليزية، حيث يعتبر عام 1921 بداية تأسيس الجيش العربي، والذي كان بحق جيشاً عربياً، حيث كانت كوادره تضم عناصر من كافة مناطق الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام، وهكذا فقد كان الجيش أول مؤسسات الحكم الهاشمي في الأردن،

وهنا يصدق قول الجنرال كلوب: «إن الأردن جيش له دولة». ثم شرع الأمير عبدالله بن الحسين بتأسيس بنية الدولة من رجالات الثورة العربية الكبرى، حيث كان أول رئيس وزراء أردني، وهو رشيد طليع، لبناني الأصل. وكان معظم الوزراء من أقطار عربية متعددة. وكانت أولى مهام هذا الجيش إخضاع القبائل للحكم ومنع الغزوات داخل القطر الأردني، وصد الغزوات للقبائل الأخرى خارج القطر الأردني، وساهم الجيش العربي الأردني في صد الغزوات الخارجية، وبخاصة هجمات القوات الوهابية التي وصلت في بعض غزواتها مشارف العاصمة عمّان، والتي توقفت بعد المصالحة التاريخية بين العائلتين الهاشمية والسعودية في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين.

كان التحدي الأول الذي واجه الجيش العربي الأردني يتمثل في ثورة رشيد عالي الكيلاني في عام 1941 إبان الحرب العالمية الثانية، حيث نجحت الثورة بدعم من ألمانيا في السيطرة على بغداد وطرد العائلة الهاشمية الحاكمة هناك، عندها تحرك قسم من هذا الجيش قاطعاً مسافة ألف كيلومتر وساهم مع القوات البريطانية في إخماد الثورة وعودة العائلة الهاشمية إلى الحكم في العراق. وفي عام 1944 تحركت قوة من الجيش العربي للمساهمة في إسقاط النظام الفرنسي العميل لحكومة فيشي التي حلت محل الحكومة الوطنية في فرنسا بعد سقوطها بيد القوات النازية الغازية، وقد ساعد ذلك على إقامة نظام حكم ساعد في استقلال سوريا من الحكم الفرنسي في عام 1946.

بعد هذه الإنجازات تنبهت بريطانيا لأهمية هذه القوات، وساعد موقف الأمير المنحاز لجانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية على إعطاء هذا الجيش

دوراً مهماً في الحرب العالمية الثانية من خلال حماية خطوط المواصلات للحلفاء وتأمين قواعدها في فلسطين، عندما كان التهديد الألماني خطيراً في شمال أفريقيا ضد مصر والمشرق العربي، حيث كافأت بريطانيا الأردن بإعطائه الاستقلال في عام 1946 وإعلان إمارة شرق الأردن مملكة أردنية هاشمية دستورية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت النوايا الصهيونية تظهر جلية في أطماعها باحتلال فلسطين من خلال تنظيمات مسلحة شبه عسكرية كالهاجانا وإشتيرن والأرجون وغيرها، وشعر الملك عبدالله بخطورة الموقف حيث قام بإعادة تنظيم القوات المسلحة بألوية وكتائب عسكرية وأعاد تسليحها وتدريبها استعداداً للحرب، وعندما جاء يوم 15 أيار/ مايو 1948، وقررت الدول العربية خوض معركة التصدي للقوات الصهيونية التي بدأت عملياتها العسكرية مستغلة تخلي بريطانيا عن مسؤولياتها في الانتداب على فلسطين وخروجها من المنطقة، دخل الجيش العربي الأردني فلسطين، وحارب الجيش الصهيوني. وتمكن من الاحتفاظ بالقدس العربية وأجزاء كبيرة من فلسطين سميت فيما بعد بالضفة الغربية، وبعد أن وقعت اتفاقية الهدنة في رودس في عام 1949 طلب سكان الضفة الغربية الاتحاد مع الأردن من خلال مؤتمر عقده زعماؤهم في مدينة أريحا في عام 1950، أصبحت بعدها هذه المناطق جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية حتى احتلالها في عام 1967.

كانت اتفاقية الهدنة التي وقعت بعد حرب عام 1948 والتي تم فيها تهجير مئات الألوف من الفلسطينيين كلاجئين في الضفة الشرقية وبعض الأقطار العربية المجاورة لا تعني إنهاء حالة الحرب، بل وقفاً مؤقتاً لإطلاق

النار اضطر الأردن إلى الاهتمام بقواته المسلحة من حيث مضاعفة القوة العددية وتحسين الاستعداد تسليحاً وتدريباً، وكان عليه أن يواجه الاعتداءات المتكررة التي كان يقوم بها الجيش الإسرائيلي على القرى والمدن الأمامية مثل قلقيلية والسموع وجنين ووادي عربة وحوسان ونحالين وغيرها. وانضم الأردن إلى اتفاقيات دفاع مشترك مع مصر وغيرها من الدول العربية الشقيقة، وعندما قررت الدول العربية خوض الحرب في عام 1967 خاضها الجيش العربي الأردني بجانب أشقائه العرب رغم إيمانه بأنها لن تكون في صالح الأمة العربية، لمعرفته الدقيقة بإمكانيات العدو الصهيوني، وإمكانيات الأشقاء العرب، خاضها تجاوباً مع النداء العربي والمعاهدات والاتفاقيات العسكرية معهم، والتي كانت نتيجتها خسارة باقي فلسطين ووقوعها تحت الاحتلال الصهيوني حتى يومنا هذا.

وبعد احتلال كامل الضفة الغربية في حرب حزيران/ يونيو 1967 كان عليه أن يخوض معركة استنزاف شرسة مع العدو الصهيوني طوال ثلاث سنوات، كان أهمها معركة الكرامة في 21 آذار/ مارس 1968 التي خاضتها القوات المسلحة الأردنية مع المقاومة الفلسطينية التي تشكلت بعد احتلال الضفة الغربية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وكانت عملياتها المنسقة مع القوات المسلحة الأردنية ضد القوات الإسرائيلية تثير موجات من العمليات الجوية والأرضية ضد الأراضي الأردنية التي كانت القوات المسلحة تتصدى لها باستمرار.

وعندما قررت كل من مصر وسوريا خوض معركة التحرير في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، لم تتم استشارة الأردن، ولم ينسق معها ولم

يطلب منها أي دور، ولكن بعد أن تراجعت العمليات وانهارت الجبهة السورية نتيجة الهجوم الإسرائيلي المعاكس، طلبت سوريا مساعدة الأردن وباقي الدول العربية، حيث سارع الأردن بدعم الجبهة السورية بفرقة مدرعة، شاركت بالدفاع عن العاصمة دمشق وإيقاف الهجوم الإسرائيلي المعاكس. وتجمدت الظروف السياسية في حالة اللاحرب واللاسلم حتى توصل الأردن إلى معاهدة سلام مع إسرائيل في عام 1994، وهنا وجد الأردن أن لديه فائضاً في القوة العسكرية يبحث عن دور، فوجد هذا الدور في عمليات حفظ السلام الدولية، وهو دور يتناسب مع سياسة الاعتدال والوسطية والاحترام التي تتصف بها العلاقات الأردنية مع دول العالم والتي أكسبته محبة وصداقة جميع دول العالم.

مهمات قوات حفظ السلام الدولية

عمليات حفظ السلام هي عمليات تنفذها قوات عسكرية بتكليف من مجلس الأمن الذي يحدد لها شكل ونوع المهمة؛ مثل عملية حفظ السلام (Peace Keeping) أو صنع السلام (Peace Making) أو بناء السلام (Peace Building). ويعتمد كل من هذه المهمات على نوع المادة الدستورية من دستور مجلس الأمن التي يعتمدها المجلس سواء كانت المادة السادسة أو المادة السابعة والفقرات المتفرعة منها، والتي توضح الكيفية التي ستنفذ بها هذه المهام وحجم ونوع القوات والمدة المقررة لتنفيذها. وهناك اعتبارات ومعطيات وظروف تحكم القرار حول شكل المهمة لعمليات السلام الدولية (سنتطرق إليها الآن). وإذا كان المظهر العسكري المسلح هو المظهر الغالب على عمليات السلام الدولية ويطبع أسلوب تنفيذها بدرجات متفاوتة حسب نوع المادة الدستورية التي شكلت هذه

عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

القوات على أساسها، فإن هناك واجبات ومهمات ضمنية تصاحب العمل العسكري، وقد تكون في بعض الأحيان غاية العمل العسكري المراد تحقيقه.

وتأخذ هذه العمليات عادة الطابع الإنساني، الأمر الذي يتطلب تأهيلاً وتدريباً وتثقيفاً وتربية لأفراد قوات السلام الدولية على هذه الواجبات من خلال برامج ودورات ودروس من قبل متخصصين قبل أن يتوجهوا إلى أرض المهمة والواجب. ومن هذه المهمات:

1. حماية المدنيين

كثيراً ما يتعرض المدنيون، وخاصة الأقليات، لعمليات اضطهاد وقتل وتشريد بسبب الاختلاف العرقي أو الديني أوالمذهبي في بعض الدول من قبل القوى المنتمية إلى العرق أو الدين أو المذهب الغالب في المجتمع، الأمر الذي يتطلب تدخل الأمم المتحدة لحماية هذه الأقليات. ولا ينفع في هذه الحالة تذرع الدولة التي تمارس هذا الشكل من الاضطهاد بحقوقها السيادية، وهذا ما شهدناه في السنوات الأخيرة في مقاطعة تيمور الشرقية بأندونيسيا ومقاطعة كوسوفا في يوغسلافيا، وكيف تحرك المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن لحماية هذه الأقليات من خلال تحالف دولي عسكري قادته أستراليا في تيمور الشرقية وقوات حلف شمال الأطلسي في كوسوفا.

2. التعاون مع المؤسسات الاجتماعية الإنسانية الدولية

تتطلب عمليات السيطرة على اللاجئين والنازحين جهوداً كبيرة من قوات السلام الموجودة في مناطق الصراع، من حيث توفير الحماية والأمن

والإدارة لجهود المؤسسات الدولية التي تهتم بشؤون الإيواء والطبابة وتقديم الغذاء، وجمع الشمل لضحايا الأعمال الحربية بين أطراف الصراع، التي تتطلب تدخل الأمم المتحدة بواسطة قواتها الدولية. وهنا تبرز أهمية الخبرة والثقافة والقدرة على التحدث باللغات الأجنبية، سواء اللغات الحية العالمية أو اللغات واللهجات المحلية من قبل عناصر القوة الدولية. إن هذا العمل يساعد على سمو الروح والمشاعر الإنسانية، ويعظّم الصفات الحضارية في عناصر القوة الدولية. وتمكن ملاحظة الفوارق في هذا المجال بين العناصر التي تمثل بعض الدول المتمرسة بهذا الواجب كالكنديين وغيرهم من الأوربيين عن غيرهم من دول العالم الثالث أو دول أوربا الشرقية.

3. رعاية الندوات واللقاءات والاجتماعات بين أطراف النزاع

يجب أن تشجع القوات الدولية مبدأ الحوار والاتصال مع أطراف الصراع لتسهيل مهمة القوة الدولية وتخفيف حدة التوتر في المنطقة، وحل بعض القضايا العالقة التي تتطلب موافقة الطرفين كالمحافظة على اتفاقيات وقف إطلاق النار إن وجدت، وعبور قوافل الإغاثة وإسعاف المصابين وحماية اللاجئين، ولم شمل العائلات المشردة، وإزالة الألغام والموانع التي تؤثر في الحياة البشرية، وتهيئة الأجواء للحلول السياسية للنزاع.

إن هذا الجهد بحاجة إلى مهارة ودراية في فن عقد الاجتماعات والتفاوض وتوفير الحماية للأطراف المشاركة التي قد تكون في حالة عداء شديد، وإدارة الحوار وترؤسه من قبل ممثل القوة الدولية والقدرة على تذليل التشنج في المواقف وتشجيع الوصول إلى حلول وسط، يشعر كل طرف أنه كاسب فيها، وتدوينها وتوثيقها ونشرها ومتابعة تنفيذها.

والأهم من ذلك كله أن يكون رجل السلام محايداً في طرحه، بحيث يشعر كل طرف أنه لا يحابي ولا يجامل، بل يتعامل بمهنية حسب قرار الأمم المتحدة ومصلحة الأطراف المتأثرة بهذه العملية.

4. المساعدة على إقامة الحكم المحلي لإدارة السكان

يجب توفير الظروف الملائمة لإقامة شكل من أشكال الكيان الإداري والسياسي في المناطق التي تخضع لحماية القوات الدولية المتمركزة؛ وذلك من خلال تنظيم انتخابات محلية، والتأكد من التمثيل الحقيقي للسكان من خلال توفير الحماية لهم للانتخاب الحر، والمشاركة في صياغة الأنظمة والقوانين التي تحكم حياة الناس في هذه المناطق. وعادة ما يرأس القائد المحلي للقوات الدولية الهيئات أو المجالس المنبثقة عن هذه الانتخابات التي سيناط بها إدارة الشؤون الخاصة بالمواطنين وبإشراف قوات الأمم المتحدة. وقد شهدت هذا في منطقة سلوفينيا الشرقية في كرواتيا، التي كانت تحت الحماية والإدارة للأمم المتحدة لمدة سنتين، تمت بعدها انتخابات حرة بإشراف الأمم المتحدة انبثق عنها مجالس محلية لإدارة الإقليم، وكذلك الحال في إقليم تيمور الشرقية الذي تم فصله عن أندونيسيا، حيث بقي تحت إدارة الأمم المتحدة لمدة سنتين، وشهد أول انتخابات ديمقراطية وبإشراف دولي أدت إلى تولي حكومة برلمانية إدارة هذا الإقليم الحديث الاستقلال.

العقبات والمشكلات والصعوبات التي تواجه عمليات حفظ السلام

عادة ما تجد قوات حفظ السلام التي تعمل بإمرة الأمم المتحدة نفسها أمام العديد من العقبات والمشكلات والصعوبات، ومن أهمها:

1. اختلاف النظم العسكرية

تختلف القوات المشاركة في عمليات السلام من حيث مفاهيم العمليات والتدريب والتأهيل والتسليح والأنظمة الإدارية واللوجستية، الأمر الذي يتطلب جهداً كبيراً من الدوائر العسكرية التابعة للأمم المتحدة في وضع المناهج التدريبية، والتنسيق بين الدول المشاركة، والطلب منها التكيف مع ظروف المهمة، كذلك يتطلب فتح خطوط تزويد وتصليح مختلفة وورش ومستودعات مختلفة ومتنوعة، وهذا ما يكون عادة عندما تتألف قوة الواجب من أنظمة تسليح وتدريب وإدارة من دول مختلفة النظم، وتعالج الأمم المتحدة هذه الصعوبات بتحديد مهمة معينة لدول تتشابه أنظمتها العملياتية واللوجستية والإدارية قدر الإمكان.

2. الطبيعة الجغرافية والمناخ

كثيراً ما تجد قوات حفظ السلام نفسها تعمل في مناطق تختلف من حيث التضاريس الطبيعية والمناخ عما اعتادته وتدربت عليه، وأذكر أن كتيبة كينية كانت تعمل بإمرتي في مناطق داخل كرواتيا في يوغسلافيا سابقاً، كان أفرادها يجدون صعوبة كبيرة في تنفيذ واجباتهم أثناء الطقس الشتوي البارد، رغم توافر التجهيزات المساعدة للتغلب على هذه الصعوبة، وهذا ينطبق على القوات من الدول التي تتمتع بمناخ بارد حيث تجد صعوبة في تنفيذ عملياتها في المناطق الحارة، وهكذا الحال في حالة العمل في المناطق الجبلية للقوات التي جاءت من بلاد منبسطة والعكس صحيح. وكانت الحلول عند بعض الدول أنها تعرّض قواتها لبرامج تدريب خاصة في مناطق تشابه أرض المهمة التي يتولاها من حيث الجغرافيا والمناخ قبل أن تدفع بها إلى الواجب.

3. الاختلاف الثقافي والحضاري

كثيراً ما يواجه عناصر القوات الدولية صعوبات في التفاهم لاختلاف الخلفيات الثقافية والحضارية والمنظومات القيمية لكل فئة من فئات عناصر الدول المشاركة في القوات الدولية، كالأعياد والمناسبات الدينية وضرورة مراعاة المشاعر والشعائر الدينية لكل فئة، كذلك فإن كثيراً من الدول لا تهتم بتثقيف أفرادها عن تاريخ وحضارة مسرح العمليات فيقع أفرادها بإشكالات مع السكان الذين ربما يقدسون بعض الظواهر الطبيعية ويحتفلون بمناسبات خاصة لها علاقة بتاريخهم وحضارتهم. كما أن العادات الاجتماعية وعلاقة المرأة بالرجل والحرية الشخصية أو التشدد الاجتماعي في هذا الموضوع من الأمور التي يجب أن تراعى أثناء التأهيل والتدريب والتجهيز لأفراد القوة قبل إرسالها إلى منطقة الواجب، كذلك اختلاف المعرفة بتقنيات المعلومات واستعمالاتها كالإنترنت والحاسوب والأقمار الصناعية والاستفادة من خصائصها لخدمة مهمة الوحدة، إذ إن قوات بعض الدول المتقدمة تتمتع بقدرة وإمكانية فائقة في هذا المجال بينما لا تتمتع القوات من بعض الدول النامية بهذه الميزة، وهنا يجب تقدير الكفاءة والقدرة على تنفيذ المهمة بين هذه وتلك. وأذكر أنني كنت أضطر لإلحاق بعض العناصر والمهمات الفنية المتقدمة من الكتائب المتقدمة في هذا المجال إلى كتائب الدول النامية حتى نقلل من فروق النتائج في تنفيذ الواجبات، وهذا ينطبق كثيراً على وسائل الاتصال والمراقبة التي تتمتع بها قوات الدول المتقدمة مقابل نظيرتها من قوات الدول النامية، حيث كان علينا في القيادة العليا التقليل من هذه الفروق بدعم عناصر الدول النامية حيث نلحق بهم عناصر فنية وتجهيزات متقدمة لتقليل الفوارق في الإمكانيات حتى نحافظ على مستوى الأداء.

4. الشؤون الإدارية واللوجستية

يشمل هذا المصطلح ما يتعلق بحياة عناصر القوات الدولية من حيث التجهيز وأسلوب الإدامة والإطعام والسكن والشراب وأسلوب الحياة وعناصر الترفيه والتسلية، وكذلك يشمل الرواتب والمكافآت المالية والآليات والملابس، وكذلك طريقة التعامل مع البيئة والنظافة العامة. إن هذا المجال يظهر بشكل جلي الفروق الثقافية والتربوية بين العناصر المشاركة والتفاوت في الإمكانات بين عناصر الدول المختلفة، فهناك الدول القادرة اقتصادياً ولها تجربة طويلة في هذا المجال تأتي إلى أرض المهمة مستعدة استعداداً تاماً ولها قدرة على الدخول بالواجب مباشرة، في حين أن هناك بعض الدول التي تأتي وتنتظر من قيادات الأمم المتحدة تجهيزاً في كل شيء ابتداءً من اللباس وحتى سيارة النقل.

أذكر بعض المفارقات في الطعام والشراب، إذ كما يعلم فإن الطعام من حيث النوع وأسلوب الطهي والتقديم ثقافة، وهنا تقع الأمم المتحدة في إشكالات عندما تتعدد الجنسيات في أرض المهمة في اعتماد لائحة طعام موحدة، وعادة ما تحيل الأمم المتحدة مهمة الإعاشة إلى بعض الشركات الكبرى والتي عادة ما تكون من الدول المتقدمة، فنجد أنها تقدم بعض الأصناف التي تحتاج إلى دليل تعريف ليفهمها البعض من الدول الأخرى. والاختلاف في المعتقدات بين الدول المشاركة بحاجة إلى اهتمام خاص من بناء المعابد المختلفة للصلاة والتعبد، وكذلك الأمر في توزيع أو عدم توزيع بعض أنواع الطعام والشراب واللحوم لتعارضها مع قيمها الدينية. وأذكر أنه في أحد القواطع التي كانت تشرف عليها قوات الأمم المتحدة، تمركزت

ثلاث كتائب، أردنية ونيبالية وأرجنتينية، فالأردنيون لا يأكلون لحم الخنزير والنيباليون الذين يدينون بالبوذية يحرمون أكل لحم البقر، وكان على ضابط الإعاشة في ذلك القاطع أن يأخذ ذلك بالحسبان.

أما البيئة وحمايتها فهي من المشكلات التي تجب مراعاتها، حيث إن بعض الدول لا تشتمل ثقافتها على اهتمام بالبيئة والنظافة العامة حول المعسكرات، فتجد أن هناك اعتداء على الأشجار ومخالفة القواعد الصحية بالاستحمام أو رمي الفضلات في العراء، وغير ذلك من المشكلات مثل سياقة السيارات واستعمالات الطرق مما يضر بالمواطنين الذين يعيشون في أرض المهمة، الأمر الذي يفرض وضع أنظمة داخلية من قبل القيادات لتضبط مثل هذه المخالفات.

5. الوقاية الصحية والعلاجية للقوات الدولية

تشير بعض تقارير الأمم المتحدة مؤخراً إلى أن القوات الدولية تساهم في انتشار الأمراض والأوبئة بشكل كبير، وخاصة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وذلك بسبب تنوع مصادر عناصرها واتساع رقعة انتشارها، ولاسيما أن معظم مسارح العمليات لهذه القوات تقع في المناطق المتخلفة، والتي تشهد صراعات واقتتالاً يجعل الاهتمام بالعامل الوقائي والصحي في آخر أولويات هذه الدول التي تعمل قوات الأمم المتحدة فيها. لهذا تعمد القيادات العسكرية والسياسية لعمليات الأمم المتحدة إلى إجراءات صارمة في هذا المجال من حيث التأكد من التطعيم ضد أمراض مختلفة، وخاصة ضد الأمراض المعروف استيطانها في أرض المهمة، والتأكد من خلو أي

مشارك منذ البداية من مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) من خلال شهادة صحية خاصة ترفق مع أوراق العنصر الذي سينضم إلى قوات الأمم المتحدة. وتحرص العديد من الدول على تخصيص مستشفيات ومستوصفات وعناصر طبية وطنية ترافق أفرادها، إضافة إلى تلك التي تخصصها الأمم المتحدة، وقد وجدت بالتجربة أن هناك تزايداً يحصل في الأمراض النفسية لدى المشاركين في عمليات الأمم المتحدة، والذي يعزى إلى الحجم الكبير للضغط النفسي والبعد عن الأهل ومعايشة ومشاهدة حالات إنسانية مؤلمة. وعادة ما يخلى المصاب النفسي بالسرعة الممكنة إلى خارج مسرح العمليات لما في وجوده من خطورة على نفسه وعلى من يتعامل معهم.

دور الأردن في قوات حفظ السلام الدولية

أولاً: الفلسفة الأردنية في المشاركة في عمليات حفظ السلام

تسعى المملكة الأردنية الهاشمية لبذل كافة الجهود الممكنة لدعم السلام والأمن الدوليين من خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام في العالم، وقد كانت هذه المشاركات بناء على رغبة الملك الراحل المغفور له الحسين ابن طلال، والذي أمر بالمشاركة منذ البداية، وأمر بإرسال قواته المسلحة إلى بقاع عديدة من العالم من أجل المساهمة في تحقيق هدف واحد وهو رفع المعاناة الإنسانية ونصرة الشعوب المظلومة، واستمرت هذه الرغبة في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين.

وتنبع فلسفة المشاركة الأردنية في عمليات حفظ السلام من عدة ثوابت ومرتكزات، منها:

أ. أن مشاركة الأردن في عمليات حفظ السلام لها جذور راسخة في سياستنا الأمنية، فالأردن كبلد صغير مسالم يقع في بيئة وإقليم مضطرب، لذلك فإننا نعتقد أن تحقيق الأمن والسلم الإقليمي والدولي يساهم في دعم وتحقيق أمننا الوطني.

ب. يرى الأردن أن الأمن والسلم الدوليين ليست مهمة مقتصرة على الأمم المتحدة أو على دول محددة، وإنما هي مسؤولية دولية تقع على عاتق جميع الدول.

جـ. يرى الشعب الأردني أن مشاركة قواته المسلحة مسؤولية أخلاقية وعمل إيجابي لتحقيق الأمن والسلام، وهو ينظر بعين الفخر والاعتزاز إلى قواته المسلحة وقد انتشرت في بقاع عديدة من العالم.

د. أن المشاركة في عمليات حفظ السلام تساهم في زيادة خبرة وكفاءة القوات المسلحة من خلال عملها مع قوات صديقة ومن جنسيات مختلفة.

هـ. أن المشاركة في عمليات حفظ السلام تعكس روح السياسة الخارجية الأردنية المبنية على السلام والعدالة والتعاون بين الشعوب بشفافية ووضوح.

و. أن المشاركة في عمليات حفظ السلام تساهم في تقوية مركز الأردن السياسي على الساحة الدولية.

ثانياً: مراحل مشاركة القوات المسلحة الأردنية مع قوات حفظ السلام الدولية

بدأت مشاركة القوات المسلحة الأردنية منذ عام 1989 بمراقبين عسكريين في أنجولا حتى عام 1992، حيث بدأت المشاركة بقوات أكثر وبحجم كتيبة بدءاً من يوغسلافيا السابقة، ومازالت المشاركة مستمرة بقوات بحجم كتائب بالإضافة إلى المراقبين العسكريين، ويمكن تلخيص مشاركة القوات المسلحة في عمليات حفظ السلام بما يلي:

1. يوغسلافيا السابقة

بدأت المشاركة الأردنية في يوغسلافيا السابقة بإرسال كتيبة عسكرية عام 1992، ثم تبعتها ثلاث كتائب في أعوام 1993 و1994 و1996 وانتهت المشاركة بتاريخ 30 تموز/ يوليو 1997، وقد بلغ عدد المشاركين في هذه المهمات 15346 مشاركاً، كما في الجدول التالي:

مهمات قوات حفظ السلام الأردنية في يوغسلافيا السابقة

المهمة	ضباط	أفراد	المجموع
قيادة القوات الدولية	109	34	143
كتيبة الحماية الأردنية الأولى/ كرواتيا	289	5052	5341
كتيبة الحماية الأردنية الثانية/ كرواتيا	197	3548	3745
كتيبة الحماية الأردنية الثالثة/ كرواتيا	199	3416	3615
كتيبة الحماية الأردنية الرابعة/ سلوفينيا	178	1545	1723
فيصل حراسات بليسو	8	82	90
مراقبون دوليون	178	-	178
فريق الواجب الخاص مع القوات الفرنسية	26	104	130
سرية الاستكمان الأردنية	12	370	382
المجموع	**1196**	**14151**	**15347**

2. سيراليون

بدأت المشاركة في هذه المهمة بتاريخ 8 نيسان/ إبريل 2000 بحجم كتيبتي مشاة آلية وسرية طبية وقيادة قاطع، وانتهت المشاركة بهذه المهمة بتاريخ 24 شباط/ فبراير 2001، باستثناء السرية الطبية التي تم تحويلها إلى مستشفى خط ثالث مايزال يعمل بواقع 119 ضابطاً وفرداً، وقد بلغ مجموع مشاركي القوات المسلحة الأردنية في سيراليون 1950 ضابطاً وفرداً كما في الجدول التالي:

المهمة	ضباط	أفراد	المجموع
قيادة القوات الدولية	14	1	15
قيادة قاطع فريتاون	26	24	50
كتيبة حفظ السلام الأولى	90	816	906
كتيبة حفظ السلام الثانية	78	699	777
السرية الطبية/ سيراليون	20	50	70
مستشفى الخط الثالث/ سيراليون 1	29	89	118
مراقبون عسكريون	14	-	14
المجموع	**271**	**1679**	**1950**

3. تيمور الشرقية

بدأت مشاركة القوات المسلحة في مهمة تيمور الشرقية بتاريخ 17 كانون الثاني/ يناير 2000 بحجم كتيبة مشاة قوامها 767 ضابطاً وفرداً بالإضافة إلى 9 ضباط و2 من رتب أخرى في قيادة القوة، وانتهت مشاركتنا بهذه المهمة بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 2002 باستثناء 5 ضباط يعملون في قيادة القوة انتهت مشاركتهم في تموز/ يوليو 2002، وبذلك يكون مجموع المشاركة في تيمور الشرقية 2994 ضابطاً وفرداً، كما في الجدول التالي:

المهمة	ضباط	أفراد	المجموع
كتيبة حفظ السلام الأردنية/ تيمور 1	69	640	709
كتيبة حفظ السلام الأردنية/ تيمور 2	69	640	709
كتيبة حفظ السلام الأردنية/ تيمور 3	77	690	767
كتيبة حفظ السلام الأردنية/ تيمور 4	77	690	767
قيادة القوات الدولية	20	8	28
مراقبون عسكريون	14	-	14
المجموع	**326**	**2668**	**2994**

4. أثيوبيا وأريتريا

بدأت المشاركة بهذه المهمة بتاريخ 22 كانون الأول/ ديسمبر 2000 وبحجم كتيبة مشاة آلية قوامها 891 ضابطاً وفرداً، وسرية طبية مرتبها 54 ضابطاً وفرداً و13 ضابطاً وفرداً في قيادة القوة، ومازالت المهمة مستمرة، وقد بلغ مجموع المشاركة في هذه المهمة 2873 ضابطاً وفرداً، كما في الجدول التالي:

المهمة	ضباط	أفراد	المجموع
كتيبة حفظ السلام الأردنية/ أثيوبيا وأريتريا 1	98	793	891
كتيبة حفظ السلام الأردنية/ أثيوبيا وأريتريا 2	98	793	891
كتيبة حفظ السلام الأردنية/ أثيوبيا وأريتريا 3	99	792	891
كتيبة حفظ السلام الأردنية/ تيمور 4	77	690	767
السرية الطبية الأردنية/ أثيوبيا وأريتريا 1	9	43	52
السرية الطبية الأردنية/ أثيوبيا وأريتريا 2	12	41	53
السرية الطبية الأردنية/ أثيوبيا وأريتريا 3	12	42	54
قيادة القوات الدولية	23	6	29
مراقبون عسكريون	12	-	12
المجموع	**393**	**2510**	**2873**

5. كوسوفا

شاركت القوات المسلحة الأردنية بهذه المهمة بقوة مشتركة مع قوات دولة الإمارات العربية المتحدة، وكما يلي:

أ. قوة حفظ السلام الأولى/ كوسوفا

بلغ قوام هذه القوة المؤلفة من فصيلي عمليات خاصة 48 مشاركاً، وعملت ضمن سرية القوات الخاصة الأردنية ـ الإماراتية المشتركة في القاطع الأمريكي اعتباراً من 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1999، حيث أنهت مشاركتها بتاريخ 12 أيلول/ سبتمبر 2001، وبلغ عدد الذين شاركوا في هذه القوة 155 ضابطاً وفرداً.

ب. قوة حفظ السلام الثانية/ كوسوفا

بلغ قوام هذه القوة المؤلفة من فصيلي مظليين 52 مشاركاً، وتعمل مع كتيبة دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن القاطع الفرنسي في كوسوفا اعتباراً من 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1999، وأنهت المشاركة بهذه المهمة بتاريخ 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2001، حيث بلغ عدد الذين شاركوا في هذه القوة 208 مشاركين.

6. طاجكستان

شاركت القوات المسلحة الأردنية في هذه المهمة بفريق طبي مكون من 3 أطباء وممرض امتدت مشاركتهم من 25 كانون الأول/ ديسمبر 1998 ولغاية 27 أيار/ مايو 2000، وبلغ عدد الذين شاركوا في هذه المهمة 4 أطباء و3 ممرضين بالإضافة إلى 28 مراقباً عسكرياً.

7 . الكونجو

بدأت القوات المسلحة الأردنية بهذه المهمة بتاريخ 22 أيار/ مايو 2000 ، وكانت على مستوى مراقبين عسكريين مؤلفة من 2 ، وزاد العدد حتى أصبح 22 مراقباً عسكرياً ، وبتاريخ 6 حزيران/ يونيو 2001 شاركت القوات المسلحة بضباط ركن يعملون في قيادة القوة وعددهم 6 ضباط ، ولاتزال المشاركة مستمرة .

8 . أفغانستان

تشارك القوات المسلحة حالياً في مهمة أفغانستان بما يلي :

1 . الهندسة :	كاسحة ألغام وضباط بالإضافة إلى 13 فرداً .
2 . العمليات الخاصة :	سرية مظليين بواقع 161 ضابطاً وفرداً .
3 . ضباط الارتباط :	4 ضباط .
4 . الخدمات الطبية :	مستشفى ميداني سعة 50 سريراً بواقع 189 ضابطاً وفرداً منهم 44 ضابطاً و145 من رتب أخرى .
5 . توجيه معنوي :	ضابط واحد ورتب أخرى عدد 3 .

9 . قوات الانتشار السريع التابعة للأمم المتحدة

1 . إن قوات الانتشار السريع هي أحد الأنظمة الاحتياطية للأمم المتحدة لتوفر موارد معينة وقدرة كبيرة للأمم المتحدة قادرة على الرد السريع ، وفقاً لجدول زمني حسب ولاية الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام التي يقرها مجلس الأمن الدولي .

2 . جاءت فكرة إنشاء قوات الانتشار السريع من قبل الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة عام 1992 ، وقامت الأمم المتحدة بالاتصال مع الدول الأعضاء بهدف استطلاع آرائها حول المشاركة ، وكانت الأردن من أول الدول التي أبدت استعدادها لهذه المشاركة ، حيث بلغ مجموع الدول المشاركة 88 دولة .

3 . تشارك الأردن في قوات الانتشار السريع بعناصر من القوات المسلحة ، ووزارة الداخلية ، ووزارة الصحة ، ووزارة النقل ، وشركة الاتصالات الأردنية ، حيث يبلغ عدد المشاركين 246 مشاركاً من كافة المؤسسات أعلاه ، وهي جاهزة للحركة خلال مدة إنذار قدرها 10 أيام لكافة المجموعات المشاركة أعلاه باستثناء الأمن العام ، فقد تم تخصيص مدة إنذار قدرها 30 يوماً .

10 . اللواء العالي الجاهزية

استجاب الأردن بشكل إيجابي للمبادرة الدنماركية بتأسيس لواء عالي الجاهزية متعدد الجنسيات (SHIRBRIG) وأعلن استعداده للمشاركة بسرية مشاة آلية ، وحتى الآن لم يتم اتخاذ قرار نهائي بخصوص الانضمام إلى هذا اللواء ، حيث إننا نشارك حالياً بصفة مراقب .

11 . المراقبون العسكريون

شارك الأردن ولايزال يشارك في مهمات المراقبين العسكريين المنتشرين في معظم بقاع العالم ، حيث امتدت مشاركتهم لتشمل أنجولا ، يوغسلافيا السابقة ، رواندا ، جورجيا ، ليبيريا ، الصومال ، طاجكستان ، سيراليون ، كوسوفا ، تيمور الشرقية ، الكونجو ، أثيوبيا ـ أريتريا ، أفغانستان . وقد بلغ

عدد المراقبين العسكريين الأردنيين المشاركين في هذه المهمات منذ بدء المشاركة عام 1989 وحتى الآن حوالي 503 مراقبين عسكريين أنهى 454 مراقباً عسكرياً عملهم، ولا يزال منهم 49 مراقباً عسكرياً يعملون حالياً في مهمات الأمم المتحدة، وكما هو موضع في الجدولين التاليين :

المراقبون العسكريون العاملون حالياً

البلد	العدد/ ضباط
سيراليون	10
تيمور الشرقية	4
جورجيا	6
الكونجو	22
يوغسلافيا	1
أثيوبيا - أريتريا	6
المجموع	**49**

المراقبون العسكريون الذين أنهوا مشاركتهم

البلد	العدد/ ضباط
يوغسلافيا السابقة	177
طاجكستان	28
جورجيا	46
أنجولا	94
ليبيريا	49
الصومال	5
رواندا	5
سيراليون	15
تيمور الشرقية	10
الكونجو	19
أريتريا	6
المجموع	**454**

12. المستشارون العسكريون والضباط المعارون

تشارك القوات المسلحة الأردنية بمستشار عسكري واحد في كل من بعثة الأردن الدائمة في نيويورك والسفارة الأردنية في بروكسل بالإضافة إلى ضابط يعمل في إدارة عمليات حفظ السلام في نيويورك .

13. مجموع ما شاركت به القوات المسلحة الأردنية في عمليات حفظ السلام ومجموع ما تشارك به حالياً

أ. المشاركات السابقة

المهمة	ضباط	أفراد	المجموع
قيادة قاطع فريتاون/ سيراليون	26	24	50
كتيبة حفظ السلام الأولى/ سيراليون	90	866	956
كتيبة حفظ السلام الثانية/ سيراليون	78	699	777
السرية الطبية/ سيراليون	20	50	70
كتيبة الحماية الأردنية/ 1 كرواتيا	289	5052	5341
كتيبة الحماية الأردنية/ 2 كرواتيا	197	3548	3745
كتيبة الحماية الأردنية/ 3 كرواتيا	199	3416	3615
كتيبة الحماية الأردنية/ 4 كرواتيا	178	1545	1723
سرية الاستمكان الأردنية/ البوسنة	12	370	382
فصيل حراسة مستودعات بليسو	8	82	90
قيادة القوة والقواطع/ يوغسلافيا	109	34	143
مكتب المتابعة والتنسيق/ نيويورك	2	-	2
فريق الواجب الخاص الأردني/ البوسنة	26	104	130
ضباط إدارة مساكن/ أنجولا	3	-	3
بعثة الأمم المتحدة السياسية/ أفغانستان	2	-	2
إدارة عمليات حفظ السلام/ نيويورك	1	-	1

المهمة	ضباط	أفراد	المجموع
الفريق الطبي الأردني/ طاجكستان	4	3	7
قيادة القوات الدولية/ سيراليون	12	1	13
قيادة القوات الدولية/ الكونجو	-	-	-
قيادة القوات الدولية/ أثيوبيا ـ أريتريا	10	4	14
كتيبة حفظ السلام الأردنية/ أريتريا	196	1586	1782
السرية الطبية الأردنية/ أريتريا	21	84	105
مستشفى الخط الثالث/ سيراليون	60	177	237
قيادة القوات الدولية/ تيمور الشرقية	15	8	23
كتيبة حفظ السلام/ تيمور الشرقية	292	2660	2952
مهمة الأمم المتحدة/ كوسوفا	2	-	2
قوة حفظ السلام الأولى/ كوسوفا	35	120	155
قوة حفظ السلام الثانية/ كوسوفا	26	182	208
بعثة الأردن الدائمة/ نيويورك	3	-	3
السفارة الأردنية/ بروكسل	2	-	2
المراقبون العسكريون/ طاجكستان	28	-	28
المراقبون العسكريون/ أنجولا	94	-	94
المراقبون العسكريون/ ليبيريا	49	-	49
المراقبون العسكريون/ الصومال	5	-	5
المراقبون العسكريون/ رواندا	5	-	5
المراقبون العسكريون/ يوغسلافيا السابقة	177	-	177
المراقبون العسكريون/ جورجيا	46	-	46
المراقبون العسكريون/ سيراليون	15	-	15
المراقبون العسكريون/ تيمور الشرقية/ أندونيسيا	10	-	10
المراقبون العسكريون/ الكونجو	19	-	19
المراقبون العسكريون/ أثيوبيا ـ أرتيريا	6	-	6
المجموع	**2374**	**20615**	**22989**

ب . المشاركات الحالية

المهمة	ضباط	أفراد	المجموع
قيادة القوات الدولية/ سيراليون	2	-	2
مستشفى الخط الثالث/ سيراليون	32	87	119
قيادة القوات الدولية/ تيمور الشرقية	5	-	5
قيادة القوات الدولية/ أثيوبيا ـ أريتريا	13	2	15
كتيبة حفظ السلام الأردنية/ أريتريا 2	99	792	891
السرية الطبية الأردنية/ أريتريا	12	42	54
قيادة القوة الدولية/ الكونجو	6	-	6
قيادة مهمة الأمم المتحدة/ كوسوفا	1	-	1
بعثة الأردن الدائمة/ هيئة الأمم المتحدة	1	-	1
السفارة الأردنية/ بروكسل	1	-	1
إدارة عمليات حفظ السلام/ نيويورك	1	-	1
مستشفى الميدان المتحرك/ نسر 1	48	145	193
سرية العمليات الخاصة/ نسر 1	16	143	159
فصيل الهندسة/ نسر 1	1	13	14
ضابط ارتباط	4	-	4
المراقبون العسكريون/ بريغلاكا	1	-	1
المراقبون العسكريون/ جورجيا	6	-	6
المراقبون العسكريون/ سيراليون	10	-	10
المراقبون العسكريون/ أثيوبيا ـ أريتريا	6	-	6
المراقبون العسكريون/ تيمور الشرقية	4	-	4
المراقبون العسكريون/ الكونجو	22	-	22
المجموع	**291**	**1224**	**1515**

14 . شهداء عمليات حفظ السلام

بلغ مجموع الشهداء من القوات المسلحة الأردنية المشاركة في عمليات السلام الدولية 9 شهداء (6 ضباط صف في يوغسلافيا السابقة وضابط في أنجولا، وضابط صف في سيراليون، وضابط في مهمة أثيوبيا ـ أريتريا)، كما بلغ عدد الإصابات ما مجموعه 470 إصابة مختلفة .

15 . الرواتب والتعويضات

أ . تفصيلات الرواتب

1 . الضباط : يستحق الضابط راتباً شهرياً مقداره 1331 دولاراً .

2 . الأفراد : يستحق الفرد راتباً شهرياً مقداره 1028 دولاراً .

3 . يستحق كل ضابط وفرد علاوة يومية مقدارها 1.28 دولار، أي ما مجموعه 38.4 دولاراً شهرياً .

4 . يستحق كل ضابط وفرد كل ستة أشهر إجازة لمدة أسبوع يتم التعويض عنها بمعدل 10.5 دولارات لكل يوم، أي ما مجموعه 73.5 دولاراً .

ب . التعويضات :

تقوم الأمم المتحدة بالتعويض بدل حالات الإصابة والوفاة على النحو التالي :

1 . الوفاة : يمنح ورثة المتوفى في عمليات حفظ السلام مبلغ 50 ألف دولار .

2 . الإصابات : يمنح كل فرد يتعرض لإصابة خلال اشتراكه في عمليات حفظ السلام مبلغاً يتم تحديده بناء على نسبة الأضرار التي لحقت بالمصاب، والتي تحددها لجنة مختصة في مديرية الخدمات الطبية الملكية، حيث يتم رفع المطالبة بالتعويض بدل الإصابة إلى قيادة الأمم المتحدة من أجل إقرارها، وتعتمد موافقة الأمم المتحدة لتعويض المصاب على توفير وثائق تثبت أن الإصابة حدثت في أرض المهمة .

الخلاصة

أ . إن مشاركة القوات المسلحة الأردنية في عمليات حفظ السلام الدولية كقوات محترفة ومتميزة زاد في طلب الأمم المتحدة ورغبتها المستمرة في مشاركة القوات المسلحة الأردنية في مهامها المختلفة نظراً لثقتها في تفاني الجندي الأردني في أداء واجباته وإنجازها بكل احتراف وتميز، وهذا بالتالي انعكس على قواتها المسلحة باكتسابها الخبرة في العمل مع قوات متعددة الجنسيات .

ب . ستستمر القوات المسلحة الأردنية في دعم الأمن والاستقرار والسلم العالمي، تأكيداً لتوجيهات قيادتها الهاشمية التي تسعى لإيجاد السلام العادل والدائم الذي يعتبر متطلباً أساسياً للتنمية والتقدم .

نبـــذة عـــن المحاضر

السـفير عيد كـامل الروضان

انضم السفير عيد كامل الروضان إلى القوات المسلحة الأردنية كتلميذ مرشح في الكلية العسكرية الملكية، حتى تخرج برتبة ملازم، وتقاعد من القوات المسلحة الأردنية في عام 1999 برتبة فريق ركن. وخلال خدمته العسكرية أنهى العديد من الدورات التدريبية والتأهيلية في الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وباكستان والصين في مجال الدراسات الاستراتيجية والإدارة العليا.

شغل خلال خدمته العسكرية العديد من الوظائف القيادية والتدريبية وهيئات الركن، منها: قائد فرقة مدرعة، ورئيس لهيئة التوجيه وآمر لكلية الحرب الملكية، ومدير لمكتب التدريب العسكري، ومساعد لرئيس هيئة الأركان المشتركة لشؤون العمليات، ومساعد لرئيس هيئة الأركان المشتركة لشؤون التخطيط والتنظيم، ومساعد لرئيس هيئة الأركان المشتركة للأمن والاستخبارات.

وعمل خلال خدمته العسكرية في عدد من المهمات الخاصة؛ منها سكرتير عسكري لولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، ورئيس الفريق الأردني لحل النزاع اليمني الشمالي ـ الجنوبي عام 1970، ومساعد قائد لواء مدرع في دولة الإمارات العربية المتحدة. وانتدب في عام 1993 لرئاسة فريق المصالحة العسكرية المشترك المؤلف من الأردن وسلطنة عُمان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بين طرفي النزاع في اليمن. وتم اختياره في عام 1995 لقيادة القوات الدولية ومساعداً عسكرياً لممثل الأمين العام للأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة. وعمل سفيراً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1999 ـ 2002.